الضمانات القضائية لحقوق الانسان

م.م حسنين علاء محمد

تعد الضمانات القضائية لحقوق الإنسان من أهم الأسس التي تقوم عليها دولة القانون والمؤسسات حيث تشكل السلطة القضائية الدرع الحامي للحقوق والحريات وتعمل على تطبيق القانون بعدالة وإنصاف وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع المواطنين دون تمييز وتُعتبر هذه الضمانات بمثابة الآليات القانونية التي تكفل للفرد إمكانية الدفاع عن حقوقه واللجوء إلى القضاء لحمايتها ورد الاعتداء عنها سواء أكان هذا الاعتداء صادرا عن فرد أو عن جهة رسمية

وتقوم الضمانات القضائية على عدد من المبادئ الأساسية التي رسختها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية أولها مبدأ استقلال القضاء والذي يعني أن تكون السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية سواء في تشكيلها أو في طريقة عملها أو في إصدار أحكامها بحيث لا يجوز لأي جهة أن تتدخل في عمل القضاة أو أن تؤثر على قراراتهم بأي شكل من الأشكال ويُعد هذا الاستقلال شرطا جوهريا لضمان نزاهة القضاء وعدالته

وثاني هذه المبادئ هو مبدأ حياد القاضي أي أن يكون القاضي غير متحيز لأي طرف من أطراف الدعوى ولا يرتبط بأي مصلحة شخصية أو مهنية أو سياسية قد تؤثر على قراره كما يجب أن يتصرف القاضي بموضوعية تامة وألا يصدر حكمه إلا بناء على الوقائع والأدلة المقدمة أمامه وبما ينسجم مع القوانين السارية ويُعتبر هذا المبدأ ضروريا لبناء ثقة المواطنين في القضاء

ويُعتبر الحق في اللجوء إلى القضاء من أبرز الضمانات القضائية حيث يُمنح كل فرد متضرر من فعل غير قانوني الحق في التوجه إلى المحاكم للمطالبة بحقه أو رد اعتداء وقع عليه ويشمل هذا الحق أيضا توفير محاكم مفتوحة لجميع الأفراد دون تمييز وأن تكون إجراءات التقاضي ميسرة وغير تعجيزية ماديا أو قانونيا ويجب أن يتمكن الأفراد من عرض قضاياهم أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية

ومن الضمانات القضائية الأساسية كذلك الحق في المحاكمة العادلة والذي يشمل عددا من الشروط والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الكاملة بين الخصوم ومنها أن تُعقد المحاكمة خلال مدة زمنية معقولة وأن يتمكن كل طرف من تقديم أدلته ودفوعه وأن تُتاح له فرصة الرد على أدلة الطرف الآخر وأن تُجرى المحاكمة علانية إلا في حالات استثنائية يبررها الأمن العام أو النظام العام أو حماية خصوصية الأفراد

ويُعد مبدأ قرينة البراءة من أهم المبادئ التي تُكرسها الضمانات القضائية حيث يُفترض أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم نهائي صادر عن محكمة مختصة ويترتب على هذا المبدأ أن عبء الإثبات يقع على عاتق الادعاء وليس على المتهم وأن يُعامل المتهم معاملة تحفظ كرامته وحقوقه طيلة مراحل التحقيق والمحاكمة وألا يُفرض عليه أي إجراء إلا ضمن حدود القانون

ومن الجوانب المهمة للضمانات القضائية كذلك حق المتهم في الدفاع عن نفسه ويتضمن هذا الحق عدة عناصر منها أن يُبلّغ المتهم بطبيعة التهم الموجهة إليه بلغة يفهمها وأن يُمنح الوقت الكافي لإعداد دفاعه وأن يُسمح له بالاستعانة بمحامٍ من اختياره وفي حال عدم قدرته على دفع أتعاب المحامي تُوفر له الدولة محاميا على نفقتها كما يُسمح له باستجواب الشهود وتقديم الشهادات المضادة والاعتراض على الأدلة

وتشمل الضمانات القضائية أيضا حق الفرد في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى حيث يُعتبر هذا الحق من الوسائل المهمة لتصحيح الأخطاء القضائية وضمان حسن تطبيق القانون ويجب أن تُحدد قوانين الإجراءات المدد الزمنية والشروط المطلوبة لممارسة هذا الحق وأن تُتاح للمتهم إمكانية الاستفادة منه ضمن حدود عادلة ومناسبة

ومن الضمانات القضائية كذلك منع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيث تُعتبر هذه الأفعال انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ويجب أن تتخذ السلطات القضائية إجراءات صارمة ضد أي جهة ترتكب مثل هذه الممارسات سواء في مرحلة التحقيق أو السجن أو الاحتجاز كما يجب أن تضمن المحاكم عدم قبول أي اعتراف تم الحصول عليه بالإكراه أو تحت الضغط أو التهديد

وتُعد علنية المحاكمات من المبادئ المهمة التي تُعزز الثقة في القضاء حيث تسمح للجمهور ووسائل الإعلام بحضور جلسات المحاكمة باستثناء الحالات التي تستوجب السرية لحماية النظام العام أو خصوصية الضحايا أو الأمن الوطني وهذه العلنية تُشكل ضمانة مهمة لرقابة المجتمع على عمل القضاء والحد من الانحرافات والتجاوزات

ومن الضمانات المهمة كذلك توفر قضاء متخصص ونزيه يتضمن وجود محاكم مختصة في القضايا المدنية والجنائية والإدارية والدستورية وأن يُمنح القضاة التدريب اللازم والوسائل الكافية لأداء مهامهم بكل مهنية كما يجب أن تتوفر آليات لمراقبة عمل القضاء ومساءلة القضاة عند الإخلال بواجباتهم دون أن يؤدي ذلك إلى المساس باستقلالهم

وتُعد سرعة الفصل في القضايا من عناصر الضمان القضائي حيث أن التأخر في البت في المنازعات قد يُشكل بحد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان ويؤدي إلى ضياع الحقوق وتفاقم الضرر لذا يجب أن تُحدد القوانين آجالا زمنية معقولة للفصل في القضايا وتُلزم المحاكم باحترامها

ومن الضمانات الحديثة التي ظهرت في السنوات الأخيرة إمكانية اللجوء إلى المحاكم الإقليمية والدولية في حال عجز القضاء الوطني عن توفير الحماية المطلوبة أو في حال ثبوت تواطؤ السلطات القضائية مع الجهات المنتهكة للحقوق ومن أبرز هذه الهيئات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية والمحكمة الإفريقية وغيرها

ولا تكتمل الضمانات القضائية لحقوق الإنسان بدون وجود نظام قانوني شفاف وعادل يوفر التشريعات الواضحة والإجراءات القضائية السليمة ويُسهم في بناء مجتمع يؤمن بسيادة القانون وحقوق الإنسان حيث أن العدالة لا تتحقق فقط بوجود النصوص بل أيضا بوجود مؤسسات قوية تطبق هذه النصوص بروح العدالة والإنصاف

وفي الختام فإن الضمانات القضائية لحقوق الإنسان تُشكل جوهر النظام القانوني العادل وهي التي تُحول المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية إلى حماية فعلية وواقعية على أرض الواقع ويتطلب تفعيل هذه الضمانات توفر استقلال القضاء وكفاءة القضاة وإرادة سياسية حقيقية تؤمن بسيادة القانون وتضع كرامة الإنسان فوق كل اعتبار